

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/WG.6/3
18 August 2011
ORIGINAL: ARABIC

الاقتصادي والاجتماعي

المجلس



الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

اجتماع فريق الخبراء لمتابعة توصيات منتدى المجتمع المدني
بشأن "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية"
ببيروت، ٢٥-٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١

الحراك المجتمعي في الجمهورية اليمنية ودور المجلس الوطني في الانتقال الديمقراطي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والأراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس بالضرورة، آراء إسكوا.

تمهيد

أعدت هذه الدراسة في سياق ما يستهدفه اجتماع فريق الخبراء لمتابعة منتدى المجتمع المدني بشأن "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية"، الذي تعقده الاسكوا في بيروت خلال الفترة ٢٥-٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١. وتلقي الدراسة الضوء على بعض الأسباب المؤثرة على انتباخ الحراك الاجتماعي في اليمن، وما اعتمدته قواعده من شعارات، وما يواجه رهانها في الحفاظ على مسار الانتقال الديمقراطي من تحديات. كما ترکز الدراسة على دور المجلس الانتقالي في إدارة المرحلة الانتقالية، والتعامل مع التحديات، وخاصة تلك المعنية بتسوية النزاعات.

وإذ تقدير الاسكوا جهد السيد عبد الباقی شمسان في إعداد هذه الدراسة، فإنها تأمل بإثارة اهتمام المشاركين في الاجتماع المذكور أعلاه لمناقشة ما تقدمه الدراسة من قضايا وتعزيز ما تطرحه من توجّهات.

المحتويات

الصفحة

د	ملخص تفيذى
١	مقدمة
٢	الأسباب الممهدة للحرك المجتمعى
٣	انبعاث الحراك المجتمعى والشعارات الملهمة
٣	رهانات قوى التغيير
٤	التحديات الملحة أمام مسار الانتقال الديمقراطي
٤	(أ) تسوية النزاعات
٦	(ب) القضايا التنموية والاقتصادية
٧	إدارة المرحلة الانتقالية (المجلس الوطني الانتقالي)
٧	(أ) تعريف المجلس الوطني الانتقالي ورؤيته
٧	(ب) أهداف المجلس
٨	(ج) مهام المجلس
٩	(د) آلية اختيار أعضاء المجلس
١١	خاتمة
١١	توصيات

ملخص تنفيذي

يعتمد تحليل مهام المجالس الانتقالية على مشاريع التكتلات الكبرى، والمقابلات الشخصية مع قيادات الحراك المجتمعي، بهدف بناء مقاربة أكثر موضوعية لقدرات وخبرات قوى التغيير في إدارة المرحلة الانتقالية.

وتعد المقدمات المهمة لابلاق الحراك المجتمعي إلى عاملين رئيسيين هما: نعتر عملية الانتقال الديمقراطي، وتتدنى المعرفة بأهمية تسوية النزاعات المصاحبة لعمليات الانتقال الديمقراطي منذ إعلان الوحدة عام ١٩٩٠ حتى يومنا هذا. ولقد كان الفضاء العام مملاً بالتعبيرات الاحتجاجية السلمية (الاعتراضات والمسيرات) والعسكرية (حرب "صعدة"). ومع ابلاق الحراك المجتمعي في تونس ومصر، استلهمت الجماهير والنخب السياسية والحزبية والمذهبية النموذج والوسيلة، فبدأت احتجاجات طلابية مطلبية في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وقوبلت بالقمع من قبل قوات الأمن، الأمر الذي كان من نتائجه اتساع رقعة الاحتجاجات وأزيداد وتيرة القمع تباعاً.

إن أزمة المشاركة الحادة بفعل احتكار السلطة، إضافة إلى تدني المستوى المعيشي للسكان، وارتفاع نسب البطالة، عم رفضاً معلنًا وخفيًا لدى أغلب مكونات المجتمع للواقع المعاش والممارسة السياسية للنظام. ولم يتجمع ويتماسك ذلك الرفض إلا عندما انكسر حاجز الخوف فرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وظل ذلك الشعار مسيطرًا وجامعاً خلال الفترة الأولى للحركات الاحتجاجية. وفي مرحلة لاحقة، بدأت الجماعات الحزبية والمدنية الفاعلة في التحول من قوة اقتراح إلى قوة اقتراح، وبدأت تتسع مطالبتها وشعاراتها بشأن الدولة المدنية، والعدالة الاجتماعية، ومحاكمة رموز النظام وغير ذلك.

تنقق كل مكونات الحراك المجتمعي حول إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية، باستثناء الجماعة السلفية، وأغلب الجماعات الفاعلة والقوية تبطن احتقانات تمتد في جذورها إلى ما قبل إعلان الوحدة عام ١٩٩٠. وقد عرفت ساحات التغيير صراعاً متعدد الأشكال بين عدد من النشطاء تم على إثرها إعادة تشكيل تحالفات. لذلك، فإن التدخل بهدف تسوية النزاعات بين مكونات الحراك المجتمعي ذاتها، وبينها وبين النظام السياسي، هي مسألة ملحة وذات علاقة بمسار الانتقال الديمقراطي، خاصة وأن العديد من القيادات والرموز الشبابية في ساحة التغيير تتدنى لديها المعرفة والخبرة بالتجارب الدولية في مجال تسوية النزاعات، وهذا ما يفسر غيابها في البرامج والمشاريع المتداولة.

وبالإضافة إلى مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات وتردي الأوضاع التنموية والاقتصادية، فإن إدارة المرحلة الانتقالية تتطلب مجلساً انتقالياً، من المحتمل تشكيله من قبل أحزاب المعارضة (تكتل اللقاء المشترك) في وقت قريب. ويمثل المجلس الوطني الانتقالي رئيس النظام السياسي الذي ينطوي به إصدار القرارات والمراسيم وتسهيل أوضاع البلاد، خلال الفترة الانتقالية، وبما يحقق أهداف الحراك المجتمعي، حيث يعتبر السلطة السياسية الممثلة لهذا الحراك المجتمعي في الداخل والخارج.

إن الرؤى والتصورات الخاصة بأهداف المجلس الانتقالي ومهامه، تعد موقفاً متقدماً وواعياً بمتطلبات المرحلة الانتقالية، ولكنها بحاجة إلى مزيد من الدعم، وخاصة في رفع مستوى الوعي والتأهيل وتبادل الخبرات بشأن تجارب الدول (المغرب، إسبانيا، جنوب أفريقيا، بلدان أميركا اللاتينية) في مجال إدارة المرحلة الانتقالية، وتحديداً في مجال العدالة الانتقالية.

إن التحديات التي تواجهه مخرجات الحراك المجتمعي في المرحلة الانتقالية هي تحديات عديدة، منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والتعليمي وغيرها. وجل هذه التحديات مرتبط بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها ارتكازاً على عقد اجتماعي جديد يؤمن بقيام الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة.

مقدمة

تتخذ هذه الورقة من الحراك المجتمعي في الجمهورية اليمنية حقلًا اختباريًّا لمقاربة تسعى إلى تقدير فرص التغيير والانتقال الديمقراطي المتاحة، وذلك من خلال عملية تجميلية لجملة من الإجابات الواردة من حقل الاختبار للأسئلة التالية:

- أسباب انبعاث الحراك المجتمعي اليمني، والدور الذي لعبته الشعارات والأهداف المعلنة في جذب الجماهير للمشاركة في الشأن العام؛
- النماذج التغیرية المتبعة من الحراك المجتمعي؛
- النتائج التي أفضى إليها الحراك المجتمعي، وحدة المشاكل التي تواجه المسار الديمقراطي؛
- الشروط الأساسية لتفعيل دول المجتمع المدني وتعزيز وظائفه في تدعيم مكاسب الحراك المجتمعي وحمايتها؛
- الاعتماد على المؤسسة العسكرية في المرحلة الانقلالية كخيارٍ أوّل؛
- خيارات التنمية الاقتصادية، وجودى الدعم الدولي وأولويات توظيف موارده؛
- مضامين روزنامة الحوار الوطني وتوجهاتها المطلوبة لتحقيق نظم سياسية تضمن مسار العملية الديمقراطيّة وتتكلّف الحريات العامة وتصون حقوق الإنسان؛
- المبادرات المتداولة لمسألة أزمة الثقة الحادة بين المواطن والمؤسسة الأمنية وكيفية معالجتها؛
- مهام وأولويات المجالس الوطنية الموكّل إليها قيادة المرحلة الانقلالية، ومدى استقادة قوى الحراك المجتمعي من التجارب والخبرات الدولية ومراعاة الأبحاث في تسوية النزاعات خلال المرحلة الانقلالية، والتوافق حول أهداف عامة تؤسس لعقد اجتماعي جديد.

إن تحقيق مقاربة موضوعية للحراك المجتمعي اليمني بناءً على العمليات التجميلية للإجابات الواردة من حقل الاختبار للأسئلة آنفة الذكر، تستدعي مرونة منهجية استجابة لخصوصية الحالة اليمنية. كما أن التسويفات التوافقية أو الثورية قد تجاوزت المحلي نحو الإقليمي والدولي لارتباطها بالمصالح الإستراتيجية الإقليمية والدولية. ويقول السفير البريطاني في صنعاء بهذا الخصوص: "لدينا بعض القوات في المنطقة، ولها أهمية إستراتيجية في الخليج والبحر الأحمر والبحر المتوسط، وهناك تنقلات مستمرة عبر هذه المنطقة، ولها سُلطان اليمن تتصدر جداول الأعمال الدولية. وأحد الأشياء التي أقولها مرة أخرى لجميع الأطراف، أن هذه ليست مجرد أزمة يمنية، إنها مشكلة ذات بعد دولي، وهذا واضح عند النقاش في مجلس الأمن الدولي، فإن روسيا والصين شتركان في القلق الذي يساور بريطانيا وأميركا وفرنسا".^١

أما على مستوى خارطة الحقل، فإن هناك قوى فاعلة قبلية (قبيلة "حاشد") ومذهبية (الجماعة الحوثية) وعسكرية (القوات التابعة للواء علي محسن الذي انضم إلى ثورة الشباب). وهناك التعبيرات الاحتجاجية لأبناء المناطق الجنوبية، التي تحمل وتبطن احتقانات تمتد إلى حرب صيف ١٩٩٤ وما بعدها. وأخيرًا هناك أيضًا خصوصية الأحزاب السياسية (المعارضة) التي تعد أحزابًا قوية مقارنة بالحالة التونسية والمصرية، وهذا ما جعلها تتبع إستراتيجية للسيطرة على توجهات الساحة وفعاليتها.

^١ مقابلة مع السفير البريطاني "جوناثان ويكس"، صحيفة أخبار اليوم، العدد ٢٣٧٣ الأحد ١٧ تموز/يوليو ٢٠١١.

وبناءً على ما نقدم، سيعتمد تحليل مهام المجالس الانتقالية على مشاريع التكتلات الكبرى، والمقابلات الشخصية مع قيادات الحراك المجتمعي، بهدف بناء مقاربة أكثر موضوعية لقرارات وخبرات قوى التغيير في إدارة المرحلة الانتقالية، خاصة أن أحد الأسباب المساهمة في انتئاق الحراك المجتمعي تعود إلى تدني خبرة النخب السياسية القائدة لعملية تحقيق الوحدة بمتطلبات المرحلة الانتقالية وتحديداً آلية العدالة الانتقالية. كما تعود هذه الأسباب أيضاً إلى تعثر عمليات الانتقال الديمقراطي، وتحديداً أثر حرب صيف ١٩٩٤، عندما سيطر الطرف المنتصر (المؤتمر الشعبي العام) تدريجياً على الشأن العام. وهذا ما ستحاول الدراسة بحثه من خلال منهاج ترجمي تدريجي يستوعب الدليل المرجعي للدراسة والخصوصية المجتمعية اليمنية في آن واحد، وقبل الشروع في ذلك لا بد من تعریف مجتمع الدراسة. لقد تم اختيار ساحة التغيير بعد مفاصلة بين ١٧ ساحة دائمة أو أبووية، لتمثلها المجتمع الأصل: الأحزاب السياسية، الجماعات المذهبية، القبائل، النقابات، هيئات التدريس (الأكاديميين)، جماعات مستقلة، وأخرى منتمية للمؤسسة العسكرية والأمنية.

الأسباب الممهدة للحراك المجتمعي

تعد المقدمات المهمة لانتئاق الحراك المجتمعي إلى عاملين رئيسيين^٢: (١) تعثر عملية الانتقال الديمقراطي، و(٢) تدني المعرفة بأهمية تسوية النزاعات المصاحبة لعمليات الانتقال الديمقراطي منذ إعلان الوحدة عام ١٩٩٠ حتى يومنا هذا.

لقد ربطت النخب السياسية، التي قادت عمليات دمج شطري اليمن عام ١٩٩٠، بين إعلان الوحدة والديمقراطية. ولم يكن ذلك الرابط نابعاً من قناعة بالمبادئ والقيم الديمقراطية، وإنما كان قراراً "براجماتياً" لجملة من العمليات الحاسيبة للنظام الدولي الأحادي الذي أصبح لا منفذ للانساق في مجده والاستفادة من منافعه إلا عبر بوابة الإصلاحات باتجاه النظام الديمقراطي. وازداد الأمر تعقيداً، عندما نقلت تلك النخبة السياسية كل احتقانات الماضي إلى الدولة الجديدة، وذلك ما سيرجح النزوح نحو الحرب لمعالجة أزمات المرحلة الانتقالية. وهو ما تم ترجمته عملياً في حرب صيف ١٩٩٤ التي كانت من نتائجها انتصار أحد طرف في تحقيق الوحدة اليمنية: المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، التجمع اليمني للإصلاح (أحد مكونات تحالف المعارضة حالياً اللقاء المشترك)، وما يسمى بالزمرة (الجماعات العسكرية الجنوبية التي نزحت أثر الحرب الأهلية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ إلى الشمال اليمني).

إن انتصار المؤتمر الشعبي العام ولد لديه نزعة نحو التفرد بالسلطة ترجمتها عملياً على المستوى النص الدستوري، جمع السلطة والنفوذ في يد رئيس الجمهورية، ومن خلال إقصاء الرموز السياسية والعسكرية للحزب الاشتراكي اليمني، الشريك في تحقيق الوحدة. وفي مرحلة لاحقة، تم إنهاء شراكة المؤتمر الشعبي العام مع حليفه في حرب صيف عام ١٩٩٤، التجمع اليمني للإصلاح، وتزامن مع ذلك أتباع سياسة منهجية لإضعاف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، علاوة على سيطرته على عمليات الانتخابية وامتلاكه الأغلبية المريحة في مجلس النواب. وأدى اصرار المؤتمر الشعبي العام على احتكار السلطة إلى الإسهام في تعثر الحوار مع أحزاب المعارضة، وانطلاق التعبيرات الاحتجاجية لأبناء المناطق الجنوبية ومتطلباتها بفك الارتباط عن ما يسمى الشمال اليمني، إضافة إلى حروب "صعدة" الستة بين الحوثيين (جماعة زيدية أسلمت النظام السياسي في نشأتها نتيجة لتوظيفه العامل المذهبي في إدارة العمليات السياسية والانتخابية)، وأخيراً تدني مؤشرات التنمية الإنسانية^٣.

^٢ لمزيد من التفصيل انظر: عبد الباقى شمسان، "قسطرة الأزمات المحتقنة تدخل مؤقت: إدارة النزاعات في مقتها الانتقالية والعدالة الانتقالية شرط لاستصال رحم الأزمات"، صحيفة الوسط، العدد ٢٩١، تموز/يوليو ٢٠١٠.

^٣ انظر على سبيل المثال وليس الحصر: تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٩ الصادر عن undp.

إن كل ما تقدم يعلن بوضوح عن أزمة مشاركة، وتحديداً في إدارة الدولة والمجتمع وفقاً لمعايير الحكم الرشيد^٤.

انبثاق الحراك المجتمعي والشعارات الملهمة

لقد كان الفضاء العام مملوءاً بالتعبيرات الاحتجاجية السلمية (الاعتصامات والمسيرات) والعسكرية (حرب "صعدة"). ومع انبثاق الحراك المجتمعي في تونس ومصر، استهنت الجماهير والنخب السياسية والحزبية والمذهبية النموذج والوسيلة، فبدأت احتجاجات طلابية مطلبية في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وقوبلت بالقمع من قبل قوات الأمن، الأمر الذي كان من نتائجه أنساع رقعة الاحتجاجات وازدياد وتيرة القمع تباعاً حتى منعطف ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١ في مدينة "تعز" التي تجمع فيها واعتضم عدد من الشباب في أحدى الساحات مطالبين بإسقاط النظام. وهذا اتسعت الساحات والجماهير المطالبة بإسقاط النظام في المدن الأخرى تدريجياً، وقد تشكلت في ساحات التغيير الانقلابات والتكتلات الشبابية، الحزبية، المدنية، المنطقية، القبلية، والمذهبية. وابتعد أحزاب المعارضة إستراتيجية للسيطرة على توجهات وفعاليات ساحات التغيير من خلال نشر أعضائها في مختلف الانقلابات. وقد بلغ عدد الانقلابات في ساحة التغيير في مدينة "صنعاء" ما يفوق ٧٠٠ انقلاب اندمج تدريجياً في تكتلات كبرى، مثل: المنسيفة العليا للثورة، المجلس الأعلى للثورة السلمية، التكتل الديمقراطي، مجلس الثورة (صمود)، تحالف القوى المدنية، وتحالف المجتمع المدني للحقوق والحربيات.

إن أزمة المشاركة الحادة بفعل احتكار السلطة، إضافة إلى تدني المستوى المعيشي للسكان، وارتفاع نسب البطالة، عمّ رفضاً معلناً وخفياً لدى أغلب مكونات المجتمع للواقع المعاش والممارسة السياسية للنظام. ولم يتجمع ويتماسك ذلك الرفض إلا عندما انكسر حاجز الخوف فرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وظل ذلك الشعار مسيطرًا وجامعاً خلال الفترة الأولى للحركات الاحتجاجية. وفي مرحلة لاحقة، بدأت الجماعات الحزبية والمدنية الفاعلة في التحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح، وبدأت تتسع مطالبتها وشعاراتها بشأن الدولة المدنية، والعدالة الاجتماعية، ومحاكمة رموز النظام وغير ذلك.

رهانات قوى التغيير

لقد ظلت الساحات شبابية، وفي نفس الوقت ليست بعيدة عن الأحزاب السياسية والقوى القبلية والعسكرية المناوئة للنظام، تراقبها وتقدم لها الدعم المعنوي والمادي، وكأنها وجدت الحل السحري في إحداث التغيير الذي عجزت عنه. وظل الشباب في الساحات معتقدون، ويخرون في مسيرات، تقابل بالعنف والقتل والتهديد، ومع ذلك ترتفع الوتيرة وتتنفس الساحات لوفادين جدد. واستمر الحال حتى منعطف ما يسمى بمجزرة جمعة الكرامة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ التي ذهب ضحيتها ٥٤ شاباً قتلوا بواسطة القناصة أو الإطلاق الناري المباشر من فوق أسطح بعض المنازل المحيطة بساحة التغيير، التي تعود ملكيتها لشخصيات موالية للنظام السياسي. وعلى أثر المجزرة ظهر ممنّو الشباب على قنوات التلفزيون يعلنون تمسكهم بال الخيار السلمي. وبعد المجزرة بثلاثة أيام، وتحديداً في ٢١ آذار/مارس، أعلن أحد كبار القادة العسكريين في الجيش مساندة الثورة الشبابية. وتوالت الاستقالات والانضمامات إلى ثورة الشباب من قبل قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام، والدبلوماسيين، والإعلاميين، مما أدى برئيس الجمهورية إلى المبادرة بترك السلطة في لقاء صلح مشروط سرعان ما تراجع عنه لاحقاً. وتوالت المبادرات تلو المبادرات "حل الأزمة"

^٤ لمزيد من التفصيل أنظر عبد الباقى شمسان، الامرکزية الإقليمية في الجمهورية اليمنية: مقاربة من منظور الحكم الجيد (صنعاء، المنتدى الاجتماعي الديمقراطي، ٢٠١١).

من قبل علماء الدين ورجال القبائل وشخصيات سياسية واجتماعية، وكلها باعثت بالفشل لعدم التزام رئيس الجمهورية بالوعود التي تحركت على ضوءها الوساطات، مما أدى إلى انضمام شيخ مشايخ قبيلة "حاشد"، كبرى القبائل اليمنية، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس صالح، الشيخ صادق الأحمر، إلى ثباب الثورة. وما يهمنا التأكيد عليه في هذا السياق أن القبائل التي انضمت إلى ثورة الشباب تركت أسلحتها والتزمت الخيار السلمي. وقد حاول النظام السياسي جر القبائل ورموزها إلى مربع العنف لنفقد الثورة السلمية شريعتها فلم يتمكن من تحقيق أهدافه لإدراك الرموز القبلية ذات الصلة بالعمل السياسي والحزبي بالآثار المترتبة عن اللجوء إلى العنف المسلح. وبالرغم من المعارك الحربية التي دارت بين القوات الموالية للشيخ صادق الأحمر والموالية للنظام السياسي ما انفك الشيخ صادق الأحمر يعلن إدراكه عبر وسائل الإعلام لأهداف النظام المتمثلة بحر البلاد إلى حرب أهلية، وأنه مستعد لوقف إطلاق النار إذا التزمت القوات الموالية للنظام بذلك. واستمر التحارب حتى التدخل السعودي الذي تمكّن من عقد هذه بين الطرفين مازالت سارية المفعول، وللصراع بين الحلفين السابقين أبعاد مرتبطة باستغاء الرئيس على عبد الله صالح عن ذلك التحالف عندما سيطر وعائلته على المؤسسة العسكرية الأمنية.

وبناءً عليه، فقد احتوت ساحات الاحتجاج على الثوار الشباب، وكذلك احتوت على حلفاء الأمس الذين تعرضوا إلى الإقصاء المعلن وغير المعلن. وإذا أردنا فهم أو تفسير مرجع قوة القبائل ورموزها، فإنها تعود إلى التحالفات التي كانت قائمة مع النظام، والتي جعلتها عنصراً هاماً لا يمكن تجاوزه في المعادلة السياسية والعسكرية. أما المؤسسة العسكرية والأمنية، فكان قد تم بناءها على هيئة قطاعات تتبع شخصيات عائلية ومقربة تحمل الولاء لقادتها، ومنها القطاع المساند للثورة، وبذلك هي غير محترفة ولا يمكن الرهان عليها لأحداث تغيير في السلطة. والمؤسسة العسكرية والأمنية، هي حالياً منقسمة بين قوات موالية للنظام وأخرى مساندة للثورة، وذلك قلص فرص الحسم العسكري لأن التدخل المباشر من قبل القوى المساندة للثورة سيقود حتماً إلى حرب أهلية.

التحديات الملحة أمام مسار الانتقال الديمقراطي

(١) تسوية النزاعات

تنقّل كل مكونات الحراك المجتمعي حول إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية، باستثناء الجماعة السلفية، التي تشارك في إسقاط النظام وتفرق عنها في طبيعة الدولة المنشودة. وأغلب الجماعات الفاعلة والقوية تبطن احتقانات تندى في ذيورها إلى ما قبل إعلان الوحدة عام ١٩٩٠. فعلى سبيل المثال، فإن "الجمع اليمني للإصلاح"، وهو أحد المكونات الرئيسية لأحزاب المعارضة، ينظر إلى "اللقاء المشترك" كخصم بسبب مشاركته في حرب صيف ١٩٩٤ كشريك للحزب الحاكم. كما تعد قبيلة "حاشد"، وتحديداً بيت الأحمر، والجيش المساند لشباب الثورة بقيادة اللواء علي محسن خصماً للجماعة الحوثية، جراء حروب "صعدة" الستة. ويقول بهذا الخصوص السيد "علي السقاف"^٥، المشرف التنفيذي لشباب الصمود، بأن الحوثيين سوف يطالبون بمحاكمة اللواء علي محسن وقيادات جيشه لمشاركته في حروب "صعدة" أثر الإنتحاء من إسقاط النظام. وبعبارة أوضح، يضمّر الحوثيون، وجاءه كبير من قبيلة "بكيل"، ثاني أكبر القبائل من حيث التمثيل في السلطة، والأولى انتشاراً وعدداً، لقبيلة "حاشد" والجيش التابع للواء "علي محسن"، الغبن والثار. وفي سياق الاحتفانات، يعتبر التجمع اليمني للإصلاح خصماً مباشراً مع الجماعة الحوثية لدوره، إلى جانب النظام السياسي، في عمليات إحلال المذهب السلفي بدل الزيدية في الموطن التاريخي والاجتماعي للمذهب الزيدية

⁵ مقالة أجراءها الباحث معه.

في "صعدة"، وعمليات الإحلال تلك هي السبب الرئيسي في تشكيل الشباب المؤمن، ومن ثمة الحركة الحوثية. ومن زاوية أخرى، ترى القوى المدنية أن انضمام الجيش والقبائل قد واد الثورة في مهدها. كما أن التجمع اليمني للإصلاح، تحالف أخواني - قبلي عسكري، قد هيمن على الساحات والفعاليات بفعل قوته وإمكاناته فارضاً توجهه على حساب بقية الشركاء. وقد عرفت ساحات التغيير صراعاً متوازعاً الأشكال بين عدد من النشطاء تم على إثرها إعادة تشكيل تحالفات.

وأخيراً ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، فقد انضم النشطاء كشخصيات إلى عدد من التحالفات، وفي مرحلة لاحقة، شكل البعض منها تحالفات خاصة، مثل: تحالف القوى المدنية، وتحالف منظمات المجتمع المدني للحقوق والحريات. ونظراً للإنتماءات الحزبية السابقة للنشطاء واستمرارها، يصعب الفصل بين العمل الحزبي والمدني.

وبناءً على ما نقدم، فإن التدخل بهدف تسوية النزاعات بين مكونات الحراك المجتمعي ذاتها، وبينها وبين النظام السياسي، هي مسألة ملحة وذات علاقة بمسار الانقلاب الديمقراطي، خاصة وأن العديد من القيادات والرموز الشبابية القائدة في ساحة التغيير تتدنى لديها المعرفة والخبرة بالتجارب الدولية في مجال تسوية النزاعات، وهذا ما يفسر غيابها في البرامج والمشاريع المتداولة. وقد قمنا بإجراء عدد من المقابلات مع تلك القيادات بهدف التعمق أكثر، وبهذا الخصوص نقول الناشطة السيدة "توكل كرمان" من اللجنة التحضيرية للثورة الشبابية، أنها لا تملك معرفة كافية بتسوية النزاعات، أو بأالية العدالة الانقلالية، ولكنها دعت إلى نبذ العنف والتسامح، بعد محاولة اغتيال الرئيس صالح وقيادات الدولة. أما السيد "علي السقاف"، المشرف التنفيذي لشباب الصمود، الجماعة الحوثية، فيقول أنه ليس لديه المعرفة بتسوية النزاعات والعدالة الانقلالية، ولكنه يدعو إلى محاكمة اللواء على محسن وقيادات جيشه، وتعويض الضحايا تعويضاً منصفاً. وفي سياق تدني المعرفة والخبرة الدولية في مجال تسوية النزاعات، نجد كل من السيد "مانع المطري" من اللجنة التنظيمية لشباب الثورة، والسيد "طارق الحسني" من تكتل أبناء المناطق الجنوبية، يصرحان بأنهما لا يمتلكان خبرة ومعرفة بالمجال، رغم أنهما تحدثا عن ضرورة محاكمة عناصر النظام محاكمة عادلة. واختلاف الأمر كثيراً لدى بعض تكتلات مدينة "تعز"، حيث نجد حديثاً عن العدالة الانقلالية وتسوية النزاعات، ولو بشكل متقطّع، كما صرّح السيد "عبدالله الديفاني"، أحد القيادات الفاعلة لتكتلات المدينة. وأخيراً، ما يتعلّق بالأحزاب السياسية التي لم تنتطرق أدبياتها لمسألة تسوية النزاعات، ولكن يبدو واضحاً أن هناك وعي بالمسألة من خلال تصريحات العديد من الشخصيات الحزبية الفاعلة.

وبناءً على ما نقدم، نؤكد أن أهم تحدي يواجه قوى الحراك المجتمعي في مسار الانقلاب الديمقراطي يتمثل بإدارة تسوية النزاعات خلال المرحلة الانقلالية، وخاصة وأن الانتهادات التي وقعت في مختلف الساحات (صناعة وعدن وتعز والحديدة...الخ) قد راكمت احتقانات جديدة. ورغم محافظة شباب الساحات على الطابع السلمي، إلا أن الفضاء مملوء بالاحتقانات التي تغذيها العمليات الحربية التي وقعت بين القبائل والجماعات والجيش والأمن، علاوة على منعطف محاولة اغتيال الرئيس صالح وقيادات الدولة التي مازالت غامضة حتى الآن، والتي يوظفها رموز النظام لتصفية حسابات سياسية.

(ب) الفضايا التنموية والاقتصادية

لعبت التحديات التنموية والاقتصادية دوراً رئيسياً في انبثاق الحراك المجتمعي، إلا أنها لم تلق الاهتمام المناسب لحجمها من قبل قيادات التكتلات عند صياغة الأولويات في البرامج النهائية. وذلك باستثناء الإشارة إلى هذه التحديات من قبل بعض التكتلات ضمن البرنامج العام، على سبيل المثال، تكتل شباب الثورة من

أجل التغيير والديمقراطية، ووثيقة التحالف المدني للثورة الشعبية. ونعتقد، وفقاً للمؤشرات، أنها تحديات تستوجب أن تحتل مكان الصدارة أسوة بالتحديات السياسية، ونؤكد ذلك من خلال المؤشرات التالية:

إذا نظرنا إلى متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا يتجاوز ٤ %، ومصدره القطاع النفطي الذي يعاني من انخفاض في معدلات إنتاجه بنسبة ٧،٩ % و ١٨ % للعامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي. وتلك نسبة من النمو غير كافية لزيادة الدخل الفردي وتقليل نسب الفقر والبطالة، عندما تقابلها نسبة نمو تبلغ ٣ % سنوياً. ويرى الخبر الاقتصادي ورئيس مصلحة الضرائب السيد "احمد غالب"^٧ أن الخلل هيكلی عميق مرتبط بالسياسات الإنفاقية، وبكيفية إعداد الميزانية، ويتمنى جاذبية البيئة الاستثمارية، وأنه إذا ما تم إصلاح هذه الاختلالات فأنه حتماً سوف ينعكس ذلك على وتيرة التنمية، وسيلعب الدعم الخارجي عاملاً تحفيزياً إضافياً.

وتؤكد الدراسة الاستشرافية "اليمن ٢٠٢٠" ذلك، إذ تشير إلى أن التباين الكبير بين حصة كل من الإنفاق الجاري^٨ والإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي، يضعف الأثر الاقتصادي للموازنة العامة فيما يتعلق بتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل، ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات. وتمثل ظاهرة الاعتماد الإضافية مظهراً آخر لاختلالات الموازنة العامة للدولة. كما تطرقت الدراسة الاستشرافية^٩ إلى مسألة انخفاض معدل الاستثمار والإدخار والبيئة الاستثمارية الطاردة، وتدنى استثمار فوائض سيولة الجهاز المركزي بالنظر إلى المؤشرات النقدية لدى البنوك.

وإذا أردنا تقدير حجم التحدى الاقتصادي والتمويلي الذي يواجه اليمن، يكفي أن ننظر إلى مؤشرات التنمية البشرية المتدنية جداً.

ادارة المرحلة الانتقالية (المجلس الوطني الانتقالي)

تستوجب خصائص الحراك المجتمعي في اليمن، وما أفضى إليها من نتائج، إلى ضرورة تعجيل إنجاز مشروع المجلس الوطني الانتقالي لتولي إدارة المرحلة الانتقالية. ونظراً لاحتمال تشكيل مجلس انتقالي من قبل أحزاب المعارضة (تكلل اللقاء المشترك) في وقت قريب، فإن المسائل المتعلقة برؤية هذا المجلس وأهدافه وآلية تشكيله ومهامه في إدارة المرحلة الانتقالية، هي مسائل مقتبسة عن مسودة المشروع الصادر عن أكبر التكتلات، وهذه التكتلات هي:

- ١- التحالف المدني للثورة الشعبية (ويضم حوالي ٤٢ تكتلاً وتنظيمًا وائلاً ومتندى)؛
- ٢- المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير؛
- ٣- حركة الوطن للجميع.

^٦ لمزيد من التفصيل انظر اليمن ٢٠٢٠: سيناريوهات المستقبل (صنعاء: مؤسسة فريدرش ايبرت، ٢٠١٠)، ص ٨.

^٧ مقابلة أجراها الباحث.

^٨ اليمن ٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٥.

^٩ نفس المرجع، ص ١١-١٥.

^{١٠} انظر على سبيل المثال لا الحصر: تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٩، ٢، مرجع سابق.

وقد صدر عن التكتلات آنفة الذكر مسودة مشروع المجلس الوطني الانتقالي، وتورد هنا بعض المسائل ذات العلاقة بموضوع الورقة:

(ا) تعريف المجلس الوطني الانتقالي ورؤيته

يمثل المجلس الوطني الانتقالي رأس النظام السياسي الذي ينطح به إصدار القرارات والمراسيم وتسخير أوضاع البلاد، خلال الفترة الانتقالية، وبما يحقق أهداف الثورة، حيث يعتبر السلطة السياسية الممثلة للثورة في الداخل والخارج.

أما رؤية المجلس، فتركز على التأسيس لإقامة دولة مدنية حديثة وديمقراطية تتفاعل بوعي مع معطيات العصر وتقوم على قاعدة المواطنة المتساوية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتعديدية السياسية، وحرية الرأي والتعبير، والرفاه الاجتماعي، والتداول السلمي للسلطة، واستقلال القرار الوطني.

(ب) أهداف المجلس

- استكمال إسقاط نظام "على عبد الله صالح" ومنظومته الفاسدة ومحاكمة رموزه المتورطة بالقتل والفساد ونهب المال العام وانهياكات حقوق الإنسان؛
- إعطاء أولوية لمعالجة القضية الجنوبية وإيجاد نسوية تاريخية لها على نحو عادل ومرض الجنوبيين؛
- إعطاء أولوية لمعالجة قضية "صعدة" على نحو يؤدي إلى إزالة أسبابها ومعالجة الآثار التي خلفتها حروبها الستة؛
- تشكيل حكومة كفاءات مؤقتة؛
- صياغة دستور جديد لدولة مدنية حديثة تعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال كامل للقضاء والتداول السلمي للسلطة وحياد القوات المسلحة والأمن، ويكفل تحقيق تنمية شاملة؛
- صياغة قانون انتخابي يتفق مع شكل الدولة الجديدة؛
- إعادة النظر في تشريعات وهيكلة المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد، بما يعمل على تطوير أدائها واستقلالها وخطوئها لرقابة البرلمان؛
- محاكمة كافة المتورطين بقتل وقمع احتجاجات الثورة السلمية، واحتجاجات الحراك الجنوبي، ومرتكبي جرائم الحرب في حرب "صعدة"، والتعويض العادل لأسر الشهداء والجرحى؛
- تحديد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتطويرها بما يخدم مهامها الدستورية والتزامها بحقوق الإنسان وحرriاته العامة؛
- إلغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين؛
- إنشاء مجلس قضاء أعلى منتخب من أعضاء السلطة القضائية؛
- إجراء انتخابات برلمانية (ورئاسية إذا افتضى الدستور الجديد ذلك) ومحليّة حرة ونزيهة وشفافة.

(ج) مهام المجلس

يمثل المجلس الواجهة السياسية للثورة الشبابية الشعبية السلمية ويكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب اليمني بكامله. ويكون المجلس هو السلطة التشريعية والرقابية للبلاد في الفترة الانتقالية والتي لا تزيد عن سنة واحدة. ويقوم المجلس بالمهام التالية:

- تحديد فترة انتقالية تبدأ باعلان دستوري للثورة ويتم بموجبها تحديد مهام وأهداف وآليات الفترة الانتقالية بما يتوافق مع مطالب الثورة؛
- تعين حكومة انتقالية والإشراف على أدائها ومحاسبتها وإعادة الحياة إلى طبيعتها وتخفيف معاناة المواطنين اليمنيين بشكل فوري، والعمل على توفير الخدمات والمواد الأساسية، والعمل على استقرار الاقتصاد الوطني؛
- تعين المحافظين، بما في ذلك محافظ البنك المركزي والإشراف على أدائهم؛
- العمل على بسط سلطة المجلس الانتقالي على جميع الأراضي اليمنية وحماية حدتها؛
- العمل على تقارب جميع المواطنين، بما فيهم مناصري النظام السابق، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتركيز الجهود على بناء اليمن الجديد؛
- اختيار جمعية تأسيسية تضم فقهاء دستوريين لصياغة نظام دستور جديد لدولة مدنية ديمقراطية حديثة يكون أساسه نظام جمهوري برلماني قائم على نظام انتخابي يعتمد على القائمة النسبية، ونظام يقوم على العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية، على أن ينجز خلال ثلاثة أشهر، وي الخضوع للاستفتاء الشعبي العام. ولا يجوز البدء في صياغة دستور جديد إلا بعد اكتمال تعين ممثليين في المجلس الانتقالي من جميع المحافظات؛
- الدعوة لعقد مؤتمر حوار وطني شامل لمناقشة أزمات ومشاكل الوطن، وعلى رأسها قضيتي الجنوب و"صعدة"، خلال فترة ٦ أشهر؛
- تمثيل الشعب اليمني في المحافل الدولية وفي الدول الشقيقة والصديقة؛
- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من شخصيات نزيهة ومحايدة ولديها مؤهل وكفاءة وغير متورطة بقضايا الصراعات السياسية السابقة؛
- إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء بما يضمن حيادية السلطة القضائية؛
- الإشراف على جيش الإنقاذ الوطني وتعيين أو نقل أو إفقاء القادة العسكريين والأمنيين بما يخدم حيادية القوات المسلحة والأمن وأهداف ومبادئ الثورة؛
- إعادة هيكلة الحرس الجمهوري والحرس الخاص والفرقة الأولى مدرع على أسس وطنية واضحة وإخضاعها وجميع تشكيلات القوات المسلحة والوحدات العسكرية لقيادة موحدة تكون تحت قيادة وإشراف وزارة الدفاع وتعمل في إطار روح ومبادئ ونصوص الدستور الجديد؛
- إعادة هيكلة الأمن المركزي على أسس وطنية وعلمية واضحة في إطار روح ومبادئ ونصوص الدستور الجديد؛
- إعادة هيكلة ودمج جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي والاستخبارات في جهاز أمن وطني واحد يتلزم بروح ونصوص الدستور الجديد ويخضع لرقابة البرلمان؛
- إعادة هيكلة وزارة الداخلية بما يسمح بالمراقبة الشعبية على أدائها وعملها، وحظر إنشاء أي أجهزة أمنية أو عسكرية تعمل خارج نطاق الدستور، أو تابعة لجهات غير خاضعة لرقابة البرلمان؛
- حل وزارة الإعلام والاستعاضة عنها بتشكيل هيئة وطنية مستقلة يتم اختيار أعضائها على أسس النزاهة والحيادية والكفاءة والمؤهل؛
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين والمخفيين قسرياً وإلغاء المحاكم الاستثنائية والسجون الخاصة؛
- ملاحقة كل من تسبب أو ساعد أو حرض على قتل أو إصابة المشاركون في كافة الاحتجاجات والثورة السلمية ومحاكمتهم فوراً وتعويض أسر الشهداء والجرحى وتقديرهم تكريماً لائقاً.

كشفت الثورة عن شخصيات وطنية وزنديّة قامت بتوفير الدعم والمساندة منذ وقت مبكر، وتشكل هذه الشخصيات أفضل المرشحين لعضوية المجلس، على أن تكون آلية اختيار أعضاء المجلس كالتالي:

(١) يتم عقد مؤتمر تأسيسي موسع، لكل محافظة على حدة، لاختيار أعضاء المجلس لكل محافظة ويتم عقد هذا المؤتمر في مدينة آمنة تحت سيطرة الثوار، ويشمل ممثلي عن الكيانات التالية:

- شباب الثورة المستقلين الذين بذلوا أثداء الثورة؛
- أحزاب اللقاء المشترك؛
- الحراك الجنوبي (في المحافظات الجنوبية فقط)؛
- الحوثيين (في "صعدة" و"حجة" و"الجوف" فقط)؛
- كلّة المستقلين من المؤتمر الشعبي العام؛
- مشايخ ووجهاء المحافظة.

(٢) لضمان مشاركة معارضة الخارج، وكذلك وجود خبرات تخصصية، يقوم المجلس في أول جلسة له بتعيين ٦ أعضاء إضافيين، بغض النظر عن المحافظة، ك الآتي:

- عضوين من يمتلكون بالخبرة والكفاءة في المجال الاقتصادي؛
- عضوين من يمتلكون بالخبرة والكفاءة في المجال القانوني والحقوق؛
- عضوين من منظمات المجتمع المدني الفاعلة.

(٣) كما يحق للمجلس، في ثاني جلسة له، عزل أي من أعضائه ومطالبة المؤتمر التأسيسي في محافظة العضو المعزول بتعيين عضو آخر من نفس المحافظة.

نلاحظ بناءً على ما تقدم، أن جل الاهتمام في إنشاء المجلس الانتقالي، ترتكز حول تأسيس الدولة المدنية. كما أن أهم التحدّيات التي تواجه قوى الحراك الاجتماعي في مسار الانتقال الديمقراطي هو تحدي تسوية النزاعات، وقد أشار إليها مشروع إنشاء المجلس الانتقالي كما يلي:

- استكمال إسقاط نظام "علي عبد الله صالح" ومنظوماته الفاسدة ومحاكمة رموزه المتورطة بالقتل والفساد ونهب المال العام وانتهاكات حقوق الإنسان؛
- إعطاء أولوية لمعالجة القضية الجنوبية وإيجاد تسوية تاريخية لها على نحو عادل ومرض للجنوبين؛
- إعطاء أولوية لمعالجة قضية "صعدة" على نحو يؤدي إلى إزالة أسبابها ومعالجة الآثار التيخلفتها حروبها الستة؛
- محاكمة كافة المتورطين بقتل وقمع احتجاجات الثورة السلمية واحتجاجات الحراك الجنوبي ومرتكبي جرائم الحرب من حروب "صعدة" والتغويض العادل لأسر الشهداء والجرحى وجرح ضررهم وأسرهم؛
- تحديد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتطويرها بما يخدم مهامها الدستورية والتزامها بحقوق الإنسان وحرياته العامة.

إن الرؤى والتصورات، آنفة الذكر، تعد موقفاً متقدماً وواعياً بمتطلبات المرحلة، ولكنها بحاجة إلى مزيد من الدعم، وخاصة في رفع مستوى الوعي والتأهيل، وتبادل الخبرات بشأن تجارب الدول (المغرب، إسبانيا، جنوب أفريقيا، بلدان أميركا اللاتينية) في مجال إدارة المرحلة الانتقالية، وتحديداً في مجال العدالة الانتقالية. وهكذا مسائل تمثل أولوية لدعم توجهات القوى المدنية والذئاب السياسية للنموذج في مسار

الانتقال الديمقراطي، خاصة وأن تراكمات الصراعات والانتهاكات تمتد في جذورها إلى المرحلة الشطرية: إبان الكفاح المسلح ضد الاستعمار جنوباً وما بعدها، انتهاكات الأحادية وصراع الرفاق، والثورة على الإمامة شمالاً وما بعدها، انتهاكات الأحادية وصراع الجمهوريين والملكيين والصراع الجمهوري الجمهوري.

خاتمة

إن التحديات التي تواجه مخرجات الحراك المجتمعي في المرحلة الانتقالية هي تحديات عديدة، منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والتعليمي وغيرها. وجل هذه التحديات مرتبطة بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها بناء على عقد اجتماعي جديد يؤمن لقيام الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة. ونعتقد أن أهم التحديات، على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، يتمثل بتسوية النزاعات والمصالحة الوطنية لتعزيز السلم الأهلي. ذلك أن نقل الاحتفانات وتراكمها، يجعل من الاستمرار في صيورة الانتقال الديمقراطي باتجاه التجذر الديمقراطي أمراً بعيد الاحتمال. ويزداد الأمر تأكيداً مع التسوية الحالية للنزاع من قبل الأطرافإقليمية والدولية، وهو ما يستوجب عدالة انتقالية تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة. إن التجارب الدولية في تسوية الصراعات توافقاً دون عدالة انتقالية هي تجربة غير مجده ولا تجتث بذور الأزمات والاحتفانات المغذية للصراعات والتحارب.

الستوسيات

إن تسوية النزاعات خلال المرحلة الانتقالية، تعد مسألة ملحة وشرطًا مسبقاً للاتساق في مسار الانتقال الديمقراطي، وعليه نؤكد على القضايا الرئيسية التالية:

- العمل على دعم الاتجاه نحو انحراف مؤسسات المجتمع المدني في مجال تسوية النزاعات، وبناء قدراتها في مجال حل النزاعات والانتقال الديمقراطي؛
- العمل على تعزيز ثقافة المواطننة والديمقراطية والسلم الأهلي والتسامح؛
- العمل على تعزيز استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن العمل الحزبي؛
- العمل على تأسيس لجان الحقيقة والإنصاف والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- تأسيس مركز يمني للبحوث ودعم القدرات والإذار المبكر والحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي؛
- العمل الجاد، بكافة الوسائل الشرعية، للدفع بالحكومة نحو المصادقة على اتفاقية النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.